بلاغ صحفي

الأربعاء 27 شتنبر 2023

الحكومة تصادق على النظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التربية الوطنية

- تم إعداده وفق مقاربة تشاركية مع النقابات، ووفق هندسة جديدة تضم 03 هيئات؛
- يسري على جميع موظفي القطاع، بمن فيهم الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، بنفس الحقوق والواجبات؛
- سيمكن من إدماج حوالي 140.000 من أطر الأكاديميات؛
- سيفتح أفق الترقي لولوج الدرجة الممتازة للفئات التي كانت تتوقف ترقيتها في الدرجة الأولى؛
- سيقر نظاما للتحفيز المهني لأعضاء الفريق التربوي للمؤسسات التعليمية، بتمكينهم من الاستفادة من منح مالية سنوية، وفق شروط معينة ترتبط بالمردودية والفعالية؛
- سيعزز من جاذبية المهنة من خلال نظام الولوج والتكوين الأساس والتكوين المستمر.

صادق مجلس الحكومة، يومه الأربعاء 27 شتنبر 2023، على المرسوم رقم 2.23.819 بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية، والذي يمثل **نقلة نوعية في مسار الأنظمة الأساسية التي اعتمدتها منظومة التربية والتعليم ببلادنا.**

يندرج هذا المرسوم في إطار **تنفيذ أحكام القانون-الإطار 51.17** المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وفي سياق تفعيل التوجهات الواردة في **النموذج التنموي الجديد**، الذي دعا إلى تحقيق نهضة تربوية حقيقية عبر **الاستثمار في تكوين وتحفيز المدرسين قصد جعلهم الضامنين لنجاح تعلمات التلميذات والتلاميذ.**

ومن جهة أخرى، يأتي مشروع هذا المرسوم، انسجاما مع البرنامج الحكومي 2021-2026، والذي يولي أهمية كبرى للتعليم باعتباره من بين ركائز الدولة الاجتماعية، حيث تسعى الحكومة إلى **رد الاعتبار لمهنة التدريس**، في إطار الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية التعليمية الأكثر تمثيلية، وهو ما تجسد بالأساس من **خلال اتفاق 14 يناير 2023** الموقع تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، بين وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة والنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، والذي حدد المبادئ الكبرى المؤطرة للنظام الأساسي الجديد الخاص بموظفي التربية الوطنية.

كما يتوخى هذا النظام تنفيذ الالتزامات الواردة في خارطة الطريق 2022-2026، ولا سيما ما يتعلق بإرساء نظام لتدبير المسار المهني يحث على الارتقاء بالمردودية لما فيه مصلحة المتعلمات والمتعلمين.

يتميز النظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التربية الوطنية بخاصيتين:

- **الأولى:** أنّ الاشتغال عليه تم وفق **مقاربة تشاركية اعتمدتها الوزارة والنقابات التعليمية الموقعة** على اتفاق 14 يناير 2023، وهي الجامعة الوطنية للتعليم (UMT)، والنقابة الوطنية للتعليم (CDT)، والجامعة الحرة للتعليم (UGTM)، والنقابة الوطنية للتعليم (FDT). وتقوم هذه المقاربة على **الحوار والتشاور والإنصات المتبادل**؛

- **الثانية:** على خلاف الأنظمة الأساسية السابقة التي كان مدخلها الوحيد هو الفئات، فإن **النظام الأساسي الجديد يقترح مداخل أخرى جديدة ومختلفة ومغايرة**، حيث احتكم إلى **هندسة جديدة من التوظيف إلى التقاعد**، وتشمل كافة الفئات المهنية.

ومن بين أبرز ما ينفرد به النظام الأساسي الجديد أن **مقتضياته تسري على جميع موظفي القطاع، بمن فيهم الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين**، كما أنه يتميز **بتوحيد المسارات المهنية**، ويؤمن الاستفادة من **نفس الحقوق والالتزام بنفس الواجبات**، مع إقرار مبدأ **تكافؤ الفرص بين الجميع**، والاحتكام إلى مبدأي الإنصاف والكفاءة المهنية في ولوج مختلف الهيئات والأطر والدرجات والترقية فيها، بما في ذلك إقرار **مبدأ التباري في شغل وتولي المناصب والمهام**، وربط الترقي في الدرجة والترقية في الرتبة **بنظام دقيق لتقييم الأداء المهني**.

ويقدم هذا النظام الجديد عرضا متنوعا يمس كافة المجالات ذات الصلة بمهنة التربية والتعليم. ففي مجال الموارد البشرية، فقد نص على **إحداث الدرجة الممتازة لبعض الفئات التي كان يتوقف مسارها المهني في الدرجة الأولى (السلم 11)**، كما سيمكن النظام الأساسي الجديد من **إدماج حوالي 140.000 من أطر الأكاديميات في النظام الموحد**، مما يتيح لهم الحق في الترسيم والترقية في الرتبة، ويفتح أمامهم الباب للترقي في الدرجة الأولى (السلم 11).

وفي مجال التكوين، الذي سيصبح المدخل الرئيسي لتأهيل الموارد البشرية وتعزيز جاذبية المهنة، **سيتم إقرار نظام تكوين مستمر واعتماده في تقييم الأداء المهني**، وإعادة النظر في هيكلة وتنظيم برامج ومدد التكوين بالمراكز الوطنية والجهوية للتكوين، مع **إحداث مسالك جديدة تستجيب لخصوصيات القطاع ومتطلبات الوظيفة**.

وبخصوص **التحفيز المهني**، اعتمد النظام آلية جديدة تقوم على **منح مالية لأعضاء الفريق التربوي**، وفق شروط معينة ترتبط بالمردودية والفعالية، ويشمل هذا التحفيز **أطر التدريس والأطر الإدارية والتربوية بمؤسسات التعليم العمومي** الحاصلة على شارة **"مؤسسة الريادة"**، وكذلك منح جائزة الاستحقاق المهني وشهادات التقدير والاعتراف، مع **الزيادة في مبالغ التعويضات التكميلية**.

من ناحية أخرى، يتميز النظام الأساسي الجديد **بإرساء ميثاق الأخلاقيات** يتأسس على المبادئ الدستورية وميثاق المرافق العمومية، مع إقرار بعض المقتضيات الخاصة بمجال التأديب والعقوبات وكذا الضمانات والالتزامات الملائمة لخصوصية القطاع.

ويشتمل النظام الأساسي الجديد، والذي سيتم البدء بتنفيذه اعتبار من فاتح شتنبر 2023، على 12 بابا و98 مادة، من المنتظر أن يؤدي تنفيذه إلى تحقيق عدد من النتائج الإيجابية، من أبرزها **إحداث التحول المنشود في المدرسة العمومية، وإرساء آليات جديدة للتحفيز والحكامة وتأمين الزمن المدرسي**.

جدير بالذكر أنه منذ أن تم التوقيع على اتفاق 14 يناير 2023، **عقدت اللجنة التقنية المشتركة المكلفة بوضع وصياغة النظام الأساسي الجديد 24 اجتماعا**، فيما **بلغت اجتماعات اللجنة العليا برئاسة وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة وعضوية النقابات التعليمية الموقعة على الاتفاق 06 اجتماعات**، استهدفت الاطلاع على سير أشغال اللجنة التقنية والحسم في بعض القضايا التي تحتاج إلى تحكيم من أجل التوافق حولها.